مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 10 العدد: 02 السنة 2021 ص 447 - 479

تاريخ الإرسال: 2021/05/01 تاريخ القبول: 2021/05/21

مركزية الصين في مجالها الحيوي الأول، جنوب شرق آسيا والبحث عن توطين النفوذ

China's centralization in its essential vital area, Southeast Asia and the quest for influence implantation

شريفة كلاع*[1]

[1]جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، cherifaklaa@gmail.com

الملخص:

سيتم في هذا الدراسة التركيز على أحد المناطق الاستراتيجية الهامة في المنظور الجيوسياسي الصيني الواقعة في مجالها الحيوي القريب ألا وهو "منطقة شرق آسيا"، لذلك يهدف هذا البحث إلى الإلمام بالمرتكزات الصينية في هذه المنطقة وأبعاد الاهتمام بها، وتبيان مدى أهمية طريق الحرير البحري كمتركز تعتمده صيني لتأمين الموانئ ومجالها الحيوي في جنوب شرق آسيا، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بسياسات لمحاصرة الصين في مجالها الحيوي وربط المنطقة باتفاقيات أمنية من أجل السيطرة عليها، وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية هي الدافع الأساسي للصين، من خلال اعتماد التوازن في سياساتها الخارجية الأمنية والاقتصادية في منطقة آسيا التي تعتبر مجالها الحيوي الأول.

الكلمات المفتاحية: الصين؛ جنوب شرق آسيا؛ المجال الحيوي؛ توطين؛ النفوذ.

*المؤلف المرسل

Abstract:
In this study, we will focus on one of the important strategic regions in the Chinese geopolitical perspective outside its vital field, "East Asia Region", Therefore, this research aims to gain familiarity with the Chinese pillars in this region and the dimensions of interest in it, and to show the importance of the Maritime Silk Road as a center that it adopts Chinese to secure the ports and its vital area in Southeast Asia, which made the United States of America implement policies to besiege China in its vital area and link the region with security agreements in order to control it, and the results of this study indicate that economic, security and political interests are the main motivation for China, by adopting Balance in its foreign security and economic policies in the Asia region, which is considered its first vital area.
Keywords: China; Southeast Asia; vital area; Domiciliation; Influence.

1. مقدمة:

يعتبر الإطار الجغرافي لأي مجال حيوي، بؤرة للصراع والنزاعات الدولية وهو ما أثبته التاريخ الحديث، وقد أُعتبرت فكرة المجال الحيوي محركا للظاهرة الاستعمارية قديما، الأمر الذي جعل الدول إذا ما امتلكت مقومات القوة وتفوقت به في إقليمها، أن تعمد إلى الاهتمام بفكرة السيطرة في مجالها، وهو ما أدخل مفهوم ومضمون المجال الحيوي في الفكر الجيوبوليتيكي، وكثيرا ما كان هذا المفهوم سببا وراء اندلاع الحروب، حيث أن للمجال الحيوي أبعادا وصورا متعددة قد اجتملت على المجال الحيوي الجغرافي، الاستراتيجي، السياسي، والاقتصادي، ونظرا لكون الصين تسعى إلى تحقيق نفوذها على مجالها الحيوي الأول والمتمثل في منطقة جنوب شرق آسيا، لما له من أهمية في تأمين أمنها وتوطين نفوذها فيه، الأمر الذي جعل جيوسياسية هذه المنطقة تحظى بأهمية بالغة في المنظور الصيني، وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة وإن جسد بشكل أكبر في بدايات القرن الواحدة والعشرين، ثم بعدها مع مجيئ الرئيس

الصيني الحالي "شي جين بينغ Xi Jinping" وتسلمه سدة الحكم في مارس 2013، وإطلاقه المبادرة الاقتصادية العملاقة "الحزام والطريق"، ونظرا لكون المجال الحيوي الأول للصين يطل على مناطق ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي لاحتوائها على موانئ ومضائق هامة لا تمر خطوط التجارة إلا منها، فقد أولت القيادة الصينية فيها أولوية على شق تلك المبادرة المتمثل في "الحزام" (الحزام البحري) أو ما يسمى طريق الحرير البحري كمرتكز هام لتأمين الموانئ ومجالها الحيوي، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية واستدراكا لمخافة ضياع مصالحها ونفوذها في تلك المنطقة، تقوم بسياسات لمحاصرة الصين محاولة استغلال بعض النزاعات فيها وتصعيدها ضد الصين.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية تحاول الإلمام بمدى أهمية منطقة جنوب شرق آسيا في الاستراتيجيات الصينية، وذلك من خلال تبيان المرتكزات الصينية في هذه المنطقة، كما تستعرض مكانة طريق الحرير البحري كمرتكز صيني لتأمين موانئ مجالها الحيوي الأول في آسيا، وملامح ومؤشرات تصاعد نفوذها فيها، وكذا التعرف على تحديات الدور الصيني في هذه المنطقة خاصة في ظل الوجود الأمريكي ومحاولة السيطرة على المنطقة لمحاصرة الصين، وهو ما يستدعي تقديم رؤية لمستقبل الدور الصيني في هذه المنطقة في ظل الصراع الدولي على الموانئ البحرية.

إشكالية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الإجابة على مجموعة التساؤلات المتعلقة أساسا بموضوع مركزية الصين في مجالها الحيوي الأول، جنوب شرق آسيا والبحث عن توطين النفوذ"، وذلك من خلال طرح الإشكالية الرئيسية والمتمثلة فيما يلي: ما مدى أهمية منطقة جنوب شرق آسيا ومركزيتها في المنظور والرؤية الصينية الاستراتيجية؟

فرضية البحث: وتكمن فيما يلي:

*يعتبر المجال الحيوي ذا أهمية في المنظور الجيوسياسي لأي دولة، الأمر الذي جعل جيوسياسية منطقة جنوب شرق آسيا تحظى بأهمية بالغة في المنظور الاستراتيجي الصيني تسعى بشكل حثيث لتوطين نفوذها فيه.

منهج البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على توليفة من المناهج، كالمنهج التاريخي والوصفي التحليلي وكذا الإحصائي، والمدخلين الاقتصادي والجيوبوليتيكي، والتي تخدم موضوع البحث وتساعد على الإجابة على إشكالية الموضوع المطروحة.

عناصر البحث: سيتم معالجة موضوع: "مركزية الصين في مجالها الحيوي الأول، جنوب شرق آسيا والبحث عن توطين النفوذ"، من خلال تناول النقاط التالية:

1 – جيوسياسية منطقة جنوب شرق آسيا في المنظور الصيني.

2 – أهمية طريق الحرير البحري كمرتكز صيني لتأمين الموانئ ومجالها الحيوي في جنوب شرق آسيا.

3 – السياسات الأمريكية لمحاصرة الصين في مجالها الحيوي وملامح التصعيد للسيطرة على بحر الصين الجنوبي.

2. جيوسياسية منطقة جنوب شرق آسيا في المنظور الصيني:

لقد احتفظت الصين بأدوار الفاعل المستقل والدولة المناهضة للهيمنة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، إلا أنها قد قامت بتعديل معناها مع التغيير في الأولويات التي أعطت لبعض مفاهيم الدور، إذ تمسكت بالاستقلال الجيوسياسي للصين بشكل أخص بعد التغيرات في ميزان القوى والقوى الجديدة التي ظهرت في العالم، وهو ما جعلها ترغب في تأسيس علاقات جيدة مع جيرانها القريبين، ويعتبر قادتها أن مصالح الصين الحيوية تستلزم دورا إقليميا نشطا وتعاونا اقتصاديا مع الدول الآسياوية الأخرى، وكذا

الحفاظ على العلاقات الجيدة مع جيران الصين؛ هي سياسة معلنة ومستمرة للصين، كما أكدوا أن من الأهمية التمسك بمفهوم الانفتاح على العالم الخارجي في الوقت الذي تتجه فيه الصين لتحقيق علاقات طبيعية مع الدول الغربية ومع المستثمرين الأجانب، وكذا مناصرة التعايش السلمي والتعاون الدولي والرغبة في إصلاح النظام الدولي ورفض الهيمنة[1].

ونظرا إلى أن لكل دولة ثلاث بيئات (دوائر) تتحرك من خلالها، والتي حددها "وليد سليم عبد الحي" في كتابه: "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 – 2010" فيما يلي[2]:

1 – البيئة المحاذية: وهي مجموع الدول التي لها حدود برية أو بحرية معها، وبالنسبة إلى الصين فإن لها في بيئتها المحاذية حدودا مع إحدى وعشرين دولة، ولها نزاعات حدودية برية مع أربع منها وهي روسيا، كوريا الشمالية، طاجكستان والهند، إلى جانب نزاعات حدودية بحرية مع كل من فيتنام، الفلبين، بروناي، ماليزيا، أندونيسيا، كوريا الجنوبية واليابان، ولعل ذلك يساعدنا على تفسير انخراط الصين في سبع حروب خلال القرن العشرين (ضد روسيا، الهند، اليابان، فيتنام، كوريا الجنوبية، تايوان والولايات المتحدة الأمريكية)، وهو ما يعني أن البيئة المحاذية للصين هي بيئة قلقة، تتسم بنوع من الاضطراب الدوري، كما أنها تتأرجح ما بين التحالف التكتيكي والتناحر الاستراتيجي، وهو الأمر الذي يمكن أن نلاحظه في المؤشرات التالية:

1. الانتقال في ميدان العلاقات مع روسيا من التحالف في بدايات المد الاشتراكي إلى العلاقة المتوترة والاشتباك المسلح في فترة ستينيات القرن العشرين، إلى السعي لتعاون تكتيكي مع الولايات المتحدة الأمريكية في حقبة سبعينيات القرن العشرين ضد الاتحاد السوفياتي، ثم العودة إلى قدر من السعي للتعاون في ميادين عديدة مع روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، بما في ذلك الميدان العسكري.

2. اتسمت العلاقات الصينية – الفيتنامية بقدر كبير من التشابه مع العلاقات السوفياتية – الصينية، فعلى الرغم من المساندة الصينية خلال الحرب الفيتنامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه العلاقة انتقلت إلى حد الحرب بين الطرفين فيما بعد، لكنها عادت إلى نوع من التصالح إثر التغيرات السياسية في الصين.

3. انغمست الصين كما هو معروف في الحرب الكورية سنة 1953، وأخذت منحى التأييد التام لكوريا الشمالية، كما شاركت إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والموريتين لمنع التوتر في شبه الجزيرة الكورية.

4. أما بقية شبكة علاقاتها مع مجموعة الدول المحاذية فاتسمت بالعداء التقليدي، وبلغت في بعض الأحيان حد التحرش العسكري.

ذلك يعني أن الصين نتيجة لعلاقاتها غير الودية مع دول الجوار (فيتنام، الهند وكمبوديا)، ونتيجة كذلك للمخاوف الأمنية للدول الأخرى من احتمال تنامي القوة الصينية بشكل يؤثر في التوازن الإقليمي الدولي؛ تحتاج إلى فترة زمنية كافية لتتمكن من تطبيع علاقاتها مع دول الجوار، وهو الأمر الذي أملى على السياسة الخارجية الصينية اعتماد مبدأ الحوار[3].

2 – البيئة الإقليمية: وهي مجموعة الدول التي تنتمي إلى الإقليم الجغرافي نفسه ولها تقاليد وعلاقات تاريخية، بمعنى أنها لا تجاور الصين جغرافيا ولكنها تنتمي إلى إقليم واحد تحددت ملامحه بالعوامل الجغرافية من ناحية، وبتقاليد التفاعل التاريخية من ناحية ثانية، وهنا تصبح البيئة الإقليمية للصين هي منطقة حوض المحيط الهادي، وتشمل إلى جانب الدول المجاورة كلا من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، تشيلي ونيوزلندا...إلخ، وتتسم الملامح العامة لهذه المنطقة بالتباين الشديد في التركيب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، الأمر الذي دفع إلى بروز بعض الباحثين الذين

يستبعدون قيام كتلة باسيفيكية نتيجة هذه التباينات، ويبرز من بين أنصار هذا التصور "صامويل هانتنغتون".

3 – البيئة الدولية: وتعني كافة الوحدات المتفاعلة في النظام الدولي من الدولة وما فوق الدولة أو دون الدولة (أي الدول والمنظمات الدولية على اختلاف أنماطها والأقليات والأحزاب الدولية كالأحزاب الشيوعية ... إلخ)، ومن الملاحظ في هذا الجانب أن التحاق الصين بالمنظمات الدولية جاء متأخرا قياسا على الدول المركزية، وهو أمر واضح بالرجوع إلى تاريخ عضويتها في الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي[4].

ما يهم في هذه الدراسة هو المجال الحيوي الأول للصين ونقصد به البيئة المحاذية لها وكذا الإقليمية الآسياوية، بما لها من أهمية في لدى صانع القرار في الصين، ولما لها من أولوية في الاقتصاد والمجال الاستثماري والتجاري، والتي ساهمت في بروز الصين كقوة اقتصادية لا يستهان بها في القرن الواحد والعشرين، وسيتم التركيز على وجه التحديد في هنا على منطقة جنوب شرق آسيا وما تحتويه من أهمية جيوسياسية كبرى في مختلف المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية وحتى الثقافية في المنظور الصيني (أنظر الشكل رقم (1)).

الشكل رقم (01): المجال الحيوي الأول للصين

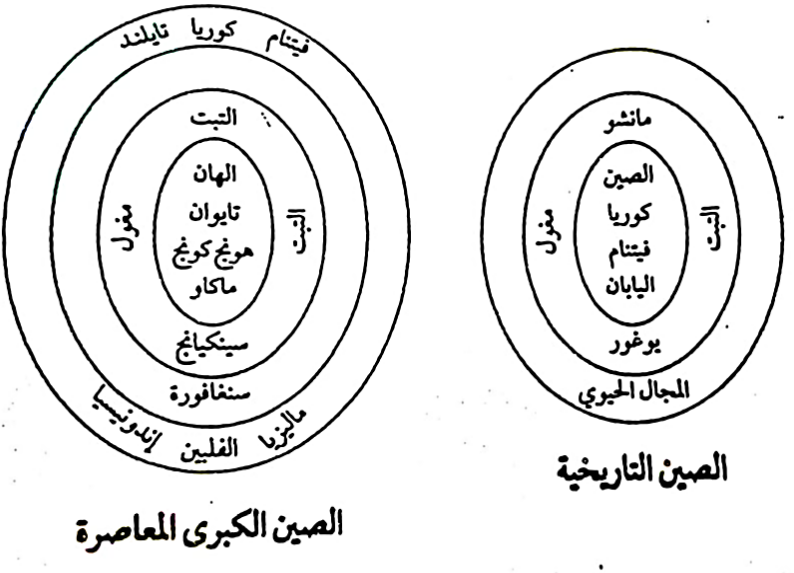

المصدر: وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص. 21.

تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص منطقة ذات أهمية جيوسياسية في المنظور الصيني، تسعى لأن تكون القوة الوحيدة المهيمنة فيها، حيث تحظى هذه المنطقة بأهمية استراتيجية كبيرة ويرجع ذلك إلى وقوع المنطقة في نطاق مهم عند طرق المواصلات البحرية الأكثر كثافة في العالم، حيث تمر عبرها نصف التجارة الدولية التي يُؤمل أن تزداد مستقبلا بشكل مكثف، في ظل الإمكانات السكانية والاقتصادية لدول آسيا ومنطقة المحيط الهادي، فضلا عن وقوع المنطقة في إطار جغرافي يضم دولا مهمة، تتبادل فيما بينها الأدوار التنافسية للسيطرة عليها وعلى بحره "بحر الصين الجنوبي"، في ظل وجود مقومات أخرى تضفي عليها المزيد من الأهمية الجيوسياسية، ومن بينها كثرة الجزر التي تحتويها المنطقة وخاصة بحر الصين الجنوبي، والإمكانات الطاقوية التي تشير التوقعات إلى أنه يؤهله لأن يكون بمنزلة

الخليج العربي الثاني[5]، إذ تمر به تجارة قيمتها نحو 5 تريليون دولار سنويا، كما يعتقد أنه يحتوي على احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، وتشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في هذا الصدد إلى أن بحر الصين الجنوبي يحتوي على حوالي 11 مليار برميل من النفط و190 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي، وتعكس هذه الأرقام الاحتياطات القائمة فعليا والمحتملة، وفي المقابل قدرت الشركة الوطنية الصينية للنفط البحري (CNOOC) في شهر نوفمبر 2012 بأن المنطقة تحتوي على 125 مليار برميل من النفط و500 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي من الموارد الغير مكتشفة، وتجدر الإشارة هنا إلى احتواء المنطقة على أهم الممرات والمضائق كمثل مضيق "ملقا" الذي يمر به حوالي 15.7 مليون برميل من النفط يوميا[6].

إن أهمية هذه المنطقة قد جعلت الصين تقدم مبادرتها الاقتصادية "الحزام والطريق"، حيث تجدر الإشارة إلى أن الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، هو مبادرة جديدة للنمو الاقتصادي أطلقها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" خلال زيارته إلى كازاخستان في شهر سبتمبر 2013، وهي مبادرة طموحة تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي الإقليمي بأفكار جديدة تحتوي على مقترحات لدول آسيا الوسطى، أما النصف الثاني من المبادرة وهو ما يهم لارتباطها بمركزية الصين في مجالها الحيوي، ألا وهو طريق الحرير البحري والذي أطلقه "شي جين بينغ" أثناء زيارته إلى الدول المجاورة للصين في جنوب شرق آسيا في شهر أكتوبر 2013، إذ يغطي المشروع منطقة مختلفة تماما عن الحزام الاقتصادي لطريق الحرير يصل إلى دول الآسيان، ويهدف إلى توفير تعاون أعمق وأكثر عمقا مع دول الآسيان في المسائل البحرية، مما يسمح للصين بإدارة وتطوير واستغلال الأراضي[7] والمساحات البحرية في منطقة جنوب شرق آسيا.

إن المبادرة الاقتصادية الصينية "الحزام والطريق" ترتبط بالسياسات الخاصة بالبيئة المحاذية وكذا الإقليمية للصين، من حيث أنها تتمحور نحو الدول المجاورة لها منذ وصول "شي جين بينغ" إلى السلطة، إذ وجهت الصين العديد من مواردها الدبلوماسية نحو هذه الدول المجاورة، ويمكن ملاحظة سلسلة من المبادرات الصينية لتعزيز أهمية الدول المجاورة في سياستها الخارجية، بدءً من الاجتماعات مع الدبلوماسيين من الدول المجاورة التي أمر بها "شي جين بين" وترأسها بنفسه، وقد سعى "شي جين بينغ" إلى تحقيق فكرة الحلم الصيني – أو الصين الكبرى حسب الشكل رقم (01) أعلاه لوليد سليم عبد الحي – باتجاه توسيع مجالها الحيوي وتوطين نفوذها إلى الحلم الآسيوي، ودمج المفهوم الجديد لـــ "المجتمع المشترك (共同体)"، والذي أعقبه مجموعة كبيرة ومتنوعة من مفردات الرؤية الكبرى للصين، مثل "مجتمع المصير المشترك" أو "مجتمع المسؤوليات"[8] – فحسب المنظور الصيني فإن منطقة جنوب شرق آسيا تشترك دولها في خصائص واحدة على اعتبار أن مجتمعاتها عبارة عن مجتمع مشترك، ومجتمع تحمل المسؤوليات ويعمل في جماعة – ولذلك تركز الصين على أحد مفاهيم أدور سياستها الخارجية والمتمثل في "توحيد العالم الصيني"، حيث يتضمن هذا المفهوم إعادة "تايوان"، "هونغ كونغ" و"مكاو"، وفي هذا الصدد يؤكد القادة الصينيون أن إعادة توحيد هذه المناطق مع الصين سيتم سلميا، وعلاوة على ذلك فإن إعادة التوحيد يعتبر عنصر أساسي في تحديث الصين، ويتضمن هذا الدور تقوية الروابط مع أجزاء الصين المختلفة كوسيلة لدفع التحديث في الصين وتحقيق التوحيد الصيني[9]، فبعد الحرص على التأكيد على هذه الأفكار التي تحاول تلخيص الشعور بالانتماء في آسيا، بدأ الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في تصور مؤسسات جديدة يمكنها تعزيز نفوذ الصين وقوتها في صنع القرار في آسيا، وكانت المبادرة الأولى هي اقتراح الصين لتعزيز اتفاقية التجارة الحرة بين الآسيان والصين، تلاه اقتراح الصين إنشاء "منطقة التجارة الحرة

لآسيا والمحيط الهادئ" (FTAAP) من أجل كسب الدول الآسيوية من طاولة المفاوضات الأمريكية في الشراكة عبر المحيط الهادئ، كما أعقبها بمبادرة إنشاء "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية" كتحدٍ لصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الآسيوي[10]، وبذلك تحاول الصين ترجمة قوتها الاقتصادية إلى مزايا سياسية من خلال إعادة تشكيل المؤسسات الإقليمية وأنظمتها الاقتصادية، وإعادة تشكيل النظام الاقتصادي في شرق آسيا والذي يعتبر فرصة للصين لتأسيس النظام الاقتصادي الذي يكمل أوجه القصور والعناصر غير المرضية في النظام الاقتصادي العالمي، وخاصة منظمة التجارة العالمية، وقد أصبح هذا الجانب بارزا بشكل خاص حينما قررت الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب من الشراكة عبر المحيط الهادئ بعد انتخاب رئيسها الحالي "دونالد ترامب Donald Trump"، إذ أن هذا الانسحاب الأمريكي يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤمن بالعمل الثنائي مع دول المنطقة ومن شأن المفاوضات الثنائية أن تحمي مصالحها بشكل أفضل من المفاوضات متعددة الأطراف – الخاصة في ظل تواجد الصين بها على اعتبار الارتباط مع دول المنطقة بمشاريع في مبادرة "الحزام والطريق" – حيث يترك هذا التغيير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية العديد من التأثيرات على النظام العالم الدولي، ولا سيما منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ذلك أن التأثير المباشر يكمن في أنه يترك الصين كأقوى فاعل قادر على إعادة بناء نظام متعدد الأطراف في هذه المنطقة[11]، وبذلك تضمن تلك المبادرة الدور الرائد للصين في تعزيز المركزية[12] في مجالها الحيوي.

3. أهمية طريق الحرير البحري كمرتكز صيني لتأمين الموانئ ومجالها الحيوي في جنوب شرق آسيا:

يعمل الجيوسياسيون الصينيون على تحقيق التوازن بين استراتيجيتهم للانفتاح على الاقتصاد العالمي، ومصالحهم الاستراتيجية على وجه الخصوص في آسيا، حيث تقوم

الصين ببلورة رؤيتها الجيوسياسية حسب تطور طموحاتها على الصعيد الدولي لصيانة مصالحها وسيطرتها الاقتصادية، وفي هذا السياق وصفت استراتيجيتها بأنها "عقد من اللؤلؤ"، إذ تكمن في حماية المسالك البحرية لتجارتها وتجارة بقية العالم، وهذا يعد مؤشرا للدور الاستراتيجي الذي تنوي القيام به في القرن الواحد والعشرين[13]، حيث يعد ذلك أحد أهم المداخل التي ستمكن الصين من خلالها من الدخول إلى عالم القوى الدولية المتكافئة[14]، مما يجعل من إمكانها السيطرة على المسطح المائي الواقعة فيه مناطق حبات – نقاط "عقد اللؤلؤ".

لقد تنامى إدراك الصين لمدى اعتماد استراتيجية لمواجهة التهديدات في مجالها الحيوي الأول، جنوب شرق آسيا وبخاصة في المناطق ذات الموانئ والمضائق الهامة والتي تمر عبرها السفن التجارية الصينية وموارد الطاقة القادمة إلى السوق الصينية، مما دفعها إلى تطبيق عدة استراتيجيات متوازية أبرزها ما يلي:

1 – تعزيز الوجود العسكري في بحر الصين باستراتيجية طويلة المدى:

لقد أصبح لدى الصين استراتيجية دفاعية نشطة في بحر الصين الجنوبي، تعتمد فيها بشكل أساسي على القوة البحرية، وهي الاستراتيجية التي أُعلِن عنها سنة 1982 لتطوير الأسطول البحري الصيني عبر ثلاث مراحل زمنية أساسية هي:

– المرحلة الأولى (2000 2010): وكانت الصين فيها تكاد تفرض سيطرتها على النطاقات البحرية التي تربط بين: أوكيناوا، تايوان والفلبين.

– المرحلة الثانية (2010 – 2020): وتسعى الصين فيها إلى فرض سيطرتها على النطاقات البحرية في الجزر التي تربط بين جزر أوجاساوارا، جوام، وأندونيسيا.

– المرحلة الثالثة (2020 – 2040): وتتوقع الصين خلال هذه المرحلة وضع نهاية للهيمنة العسكرية الأمريكية في المحيطين الهادي والهندي، مستخدمة في ذلك حاملات طائرات كعنصر أساسي في قوتها البحرية[15].

وتجدر الإشارة إلى الصين عملت على توسيع قاعدتها العسكرية في جزر "باراسيل" سنة 2008 عبر تعزيز قدرتها التسليحية، وإنشاء محطة إنذار مبكر فيها، كما عملت على استدامة وجود أسطولها البحري في نطاقات أخرى على الجهة المقابلة للساحل الغربي للفلبين، وفي سنة 2018 قامت الصين أيضا بزيادة عسكرة بحر الصين الجنوبي عن طريق وضع "صواريخ كروز" المضادة للسفن وصواريخ "أرض–جو" طويلة المدى في جزر "سبراتلي*"، منتهكة بذلك تعهد الرئيس الصيني "شي جين بينغ" بأن الصين لا تنوي متابعة عسكرة جزر "سبراتلي"[16]، وتجدر الإشارة إلى أن الصين بدءا من سنة 2014 قد شرعت في بناء العديد من الجزر الصناعية، وذلك لفرض سيطرتها على أكثر من ثلاثة آلاف هكتار من المناطق المتنازع عليها في سلسلة جزر "باراسيل" و"سبراتلي"، وذلك من خلال بناء منشآت مدنية وعسكرية عليها، حيث شيدت مهابط طائرات كبيرة ومرافق رادار وثكنات عسكرية لدعم عمليات الانتشار العسكرية البحرية والجوية، وتهدف الصين من هذه الجزر الصناعية إلى تأكيد هيمنها على مساحات واسعة من بحر الصين الجنوبي، وردع الدول الأخرى من محاولة استغلاله[17].

وتدرك الصين أنه من أجل أن تتمكن من إقامة منطقة نفوذ لها في شرق – جنوب – وجنوب شرق آسيا، يجب عليها أولا تقويض التفوق العسكري الأمريكي في المنطقة، وتعزيز مكانتها باعتبارها ضامنا للأمن والرخاء والرفاه الاقتصادي، ولتحقيق هذا الهدف تعمل على توظيف تحالفها من كوريا الشمالية نظرا لأن هذه الأخيرة تمثل درعا تعزلها عن الوجود العسكري الأمريكي في شرق وجنوب شرق آسيا، فضلا عن مد نفوذها خارج جنوب شرق آسيا، من خلال مشروع "الحزام والطريق" لتعزيز نفوذها على المستوى الدولي، وانتظارا لتبلور أي فرص استراتيجية تمكنها من التخلص من الحصار الأمريكي لها في جنوب شرق آسيا[18].

2 – استراتيجية "عقد اللؤلؤ" الصينية (طريق الحرير البحري):

يعتمد المحور الثاني في الاستراتيجية الصينية على تأمين الموانئ في المحيط الهندي، خاصة في دول كمثل كمبوديا، لاوس وتايلاندا، والتي قد بدأت الصين فيها بنشر سلسلة من القواعد العسكرية الخاصة بها في المياه الإقليمية لهذه الدول عبر استراتيجية عرفت باسم "اللآلئ الصينية" أو "عقد اللؤلؤ"، لحماية خطوط التجارة الصينية، إذ قامت سنة 2017 بافتتاح قاعدة عسكرية لها في "جيبوتي" كما قامت في سنة 2018 ببناء قاعدة عسكرية لها في "جيواني" بباكستان على بعد 500 كم من مضيق هرمز لتأمين وارداتها من الغاز والنفط القادمة من الخليج العربي، فضلا عن الاستحواذ على ميناء "هامبانتوتا" في سيريلانكا[19]، حيث أبرمت الصين عقد إيجار لمدة 99 عاما لبناء ميناء جديد في "هامبانتوتا" وقد قامت بتطويره[20]، ويُذكر أن هذا الميناء يقع على الطرف الجنوبي من سيريلانكا، وهو ممر بحري رئيسي للتجارة بين الهند والصين يمر من خلاله حوالي 70.000 إلى 80.000 سفينة، تجدر الإشارة في هذا الصدد أنه قد تم تدمير المنطقة التي كان بها الميناء سنة 2004 في إعصار "تسونامي" الذي ضرب المحيط الهندي، وفي سنة 2005 عندما انتخبت سريلانكا "ماهيندا راجاباكساMahinda Rajapaksa" رئيسا لها، والذي بدأ البحث عن التمويل لبناء وتطوير ميناء "هامبانتوتا"، حيث وصل "راجاباكسا" لأول مرة إلى الهند أقرب حليف لسيريلانكا لكنها رفضت الأمر، ثم اقترب من الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي وغيرهما من المستثمرين المحتملين، ولا أحد منهم أعرب عن الكثير من الحماس له، وفي النهاية وافقت الصين وكانت مقرًا جذابا للرئيس "راجاباكسا" كما لم تفرض الصين شروطا للإصلاح أو الشفافية أو غيرها من القضايا المتعلقة بالحوكمة على سيريلانكا[21]، فحسب هذا الاستثمار والإقراض يُرى على أنه للوهلة الأولى يبدو أن هذا المشروع يدل على الافتراس الاقتصادي الصيني، إذ أصبحت سيريلانكا أكثر

اعتمادا على الاستثمارات الصينية وخاضعة لمصالحها[22]، وبذلك اكتسبت الصين صديقا آخر في جنوب آسيا[23].

ولم تكتف الصين باستراتيجية أمنية وعسكرية فقط بل رافقتها استراتيجية اقتصادية بمنظور استراتيجي تعبوي، اتضحت معالمها من خلال طريق الحرير الجديد، حيث أعلنت الصين مشروع "طريق واحد – حزام واحد One Belt One Road" سنة 2013، حيث يعد أكبر مشروع اقتصادي عالمي لربط 68 دولة في آسيا، إفريقيا وأوروبا عبر طرق برية وبحرية وسكك حديدية، ويهدف المشروع إلى ربط الصين مع ثلثي دول العالم بعيدا عن النفوذ الأمريكي، وفي هذا الصدد قامت الصين بإطلاق أول قطار ضمن هذا المشروع من شرق الصين إلى لندن سنة 2017 [24]، تجدر الإشارة إلى أنه بحلول شهر جويلية 2018 قد وقعت أكثر من 100 دولة ومنظمة دولية على وثائق تعاون مع الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق، ما وسع نطاق المبادرة من أوراسيا إلى إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ومنطقة جنوب المحيط الهادئ[25]، فضمن هذا المشروع أرادت الارتكاز في مجالها الحيوي الأول، الارتكاز على طريق الحرير البحري (الحزام البحري) لتأمين نفسها، حيث قامت بطرح مشروع قناة برزخ "كرايسثموس" في تايلاند، والتي ستوفر 1200 كم من الملاحة، وستعمل كممر بديل عن مضيق ملقا الذي يخضع عمليا للوصاية الأمريكية، وتجدر الإشارة إلى أن الانقلاب العسكري المدعوم أمريكيا سنة 2014 قد أتى بحكومة غير مرحبة بذلك المشروع، حيث أعلنت الحكومة التايلاندية في سنة 2018 عن عدم تحمسها لذلك المشروع، كما قامت بتشييد ممر التنمية الباكستاني والذي أعلن عنه سنة 2015 لربط غرب الصين بميناء "جوادر" المطل على بحر العرب، وتم بالفعل تشييد طرق وسكك حديدية، حيث يتيح هذا الممر ربط غرب الصين ببحر العرب القريب من الخليج

العربي، أين توجد مصادر الطاقة، كما سيسمح بتصدير البضائع الصينية دون المرور ببحر الصين الجنوبي حيث الأساطيل الأمريكية[26].

كما جددت الصين التزامها ببرنامج رئيسي لمبادرة الحزام والطريق في ميانمار، بما في ذلك بناء ميناء في أعماق البحار في "كياوكبيو Kyaukpyu" على الساحل الغربي لميانمار، وقد تم التوقيع عليه خلال رحلة استمرت يومين إلى ميانمار من قبل الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في جانفي 2019، وقد جاء الاتفاق في وقت تعرضت فيه ميانمار لانتقادات كبيرة من قبل الدول الغربية[27]، وتجدر الإشارة إلى أن استراتيجية الصين قد ارتكزت أيضا في تأمين الساحل الشرقي على بناء عدة جزر صناعية في بحر الصين الجنوبي، وبناء دفاعات عليها كمراكز متقدمة للدفاع عن الساحل الحيوي[28]، كما أنه من شأن بناء البنية التحتية للموانئ التي تقوم بها الصين، يمكن لها أن تصبح ثنائية الغرض وتستضيف السفن العسكرية الصينية والغواصات وأن تكون لأغراض المراقبة ولتعزيز طموحاتها البحرية[29].

وبذلك تسعى الصين في ظل اهتمامها بمجالها الحيوي، من أن تصبح حليفا دائما وموثوقا لمجموعة من البلدان التي تشترك في إثنين من السمات؛ تقع بجوار الممرات البحرية العالمية، ويمكن مساعدتها من خلال زيادة نفوذها ضد الجهات الخارجية الأكثر قوة[30]، إذ تستخدم الصين مشاريع تطوير الموانئ الواقعة في مجالها الحيوي الأول – منطقة جنوب شرق آسيا – ليس لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل من خلال الاستيلاء على الأصول فيها، ولكن من أجل بناء شراكات طويلة الأمد مدعومة بأجندات جيوسياسية متداخلة أو متكاملة، حيث يرى الباحثين "جوردن كالينوف Jordan Calinoff" و"دافيد غوردون David Gordon" أنه لا يزال الوقت مبكر لتقييم ما إذا كانت هذه الاستثمارات في الموانئ ستكون مفيدة للجانبين في المجال

الاقتصادي، إلا أنها تحقق فعلا نتائج جيوسياسية مرغوبة على حد سواء بالنسبة للصين والدول المتلقية[31] للاستثمارات ومشاريع طريق الحرير البحري الصيني.

فمع النمو السريع للاقتصاد المرتبط بالبحر نظرا لتحسين بنية الصناعة البحرية، فإن المناطق الساحلية أصبحت نقطة الاستقطاب للتطور الاقتصادي، وقد نتج عنه أيضا زيادة الاتكال على الخارج من أجل تسريع وتيرة أرباح المشاريع الاقتصادية، والاعتماد على التمويلات المرتبطة بالعولمة، وهذا لا يعكس فقط تعاظم كفاءة الصين في استعمال البحر كدافع محفز للتطور في مجالات النقل والطاقة، بل قد أصبح البحر أيضا يكتسب دورا لا غنى عنه لأمن الصين القومي، على مستويات متعددة تشمل الصناعة، الطاقة، الإدارة المجتمعية، الخدمات الشعبية، ولقد طورت الصين علاقة بالغة التعقيد مع البحر، فهي علاقة لا تحتاج فقط إلى استمداد دوافع التطور من البحر أو من خلاله، بل أنها علاقة قد حتمت على الصين أيضا أن تكون قادرة على المحافظة على هذا المستوى[32] وهذه المكانة، من أجل تأمين موانئ مجالها الحيوي خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا (أنظر الخريطة رقم (01)).

خريطة رقم (1): طريق الحرير البحري الصيني/ الحزام البحري (عقد اللؤلؤ)

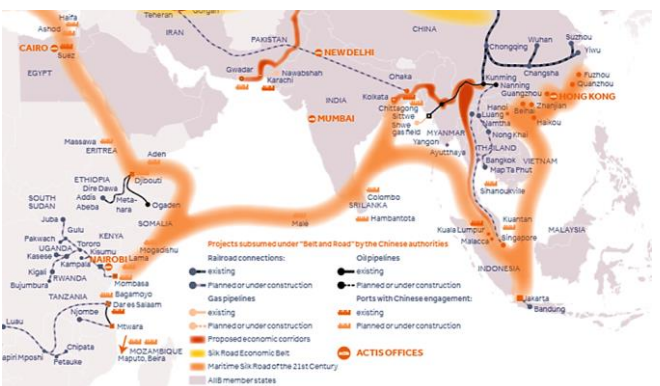

المصدر: https://bit.ly/2XzFP0C , see the link:"One Belt One Road"

ولذلك تعتمد الصين كثيرا على طريق الحرير البحري كمرتكز رئيسي لتأمين الموانئ ومجالها الحيوي في شرق –جنوب شرق –جنوب آسيا، وتوليه أهمية كبيرة من المنظور الجيوسياسي، ونظرا لكون بحر الصين الجنوبي يقع في منطقتها الحيوية، وبما أن تسمية هذا البحر ذات علاقة بالصين من ناحية التشابه بالاسم، فإن ذلك يدعو إلى إبراز الأهمية الاستراتيجية للبحر لدى الصين، بالإضافة إلى القوى الدولية التي لديها مصالح جيوبوليتيكية فيه، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الصدد تحاول الصين التأكيد على أن بحر الصين الجنوبي ليس عائقا أمام استدامة علاقات قوية بين الصين وباقي دول الإقليم، لذا فإنه بات عليها استراتيجيا بناء قوة بحرية لتأمين مصالحها، خاصة بعدما تحول هذا البحر إلى نقطة صراع جوهرية في التنافس الأمريكي– الصيني في ظل الوجود الأمريكي المكثف في منطقة جنوب شرق آسيا، ولبيان خطورة بحر الصين الجنوبي في المنظور الجيوسياسي الصيني نجد أن ما نسبته 82% من جميع الكميات الطاقوية التي تستوردها الصين تمر عبر هذا البحر، بعد أن تجتاز مضيق "ملقا" الاستراتيجي، لذا تنظر دول كثيرة مطلة عليه والصين تحديدا، إلى الجزر الواقع فيه والقريبة منه الموجودة في منطقة شرق آسيا بعين الاعتبار لكون هذه الجزر تشكل محطات مهمة لنشر القواعد العسكرية والتسهيلات المختلفة للمراقبة، إضافة إلى وجود موانئ ذات أهمية كبيرة فيها، حيث تشكل هذه المداخل الجغرافية نقطة ضعف حرجة في الاستراتيجية البحرية الصينية، لكونها تقع تحت سيطرة قوى آسيوية متحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية[33]، وكما تمت الإشارة إليه بأن الجزء الأكبر من واردات الصين من الطاقة يمر عبر أقصى الحدود في مضيق "ملقا" الضيق، حيث تمتلك البحرية الأمريكية القدرة على اعتراض المرور عبره، الأمر الذي يهدد أحد أهم شريان للحياة في الصين – ألا وهو الطاقة – وقد تم تلخيص هذه الثغرة الأمنية الشهيرة على أنها "معضلة ملقا" الصينية، من قبل الرئيس الصيني آنذاك "هو

جينتاو" سنة 2003 فبالنسبة له؛ كانت المعضلة بالنسبة للصين هي أنها تفتقر إلى البديل عن اعتمادها على المضيق والقدرة على مواجهة التفوق العسكري الأمريكي في المنطقة، حيث تستخدم الصين مبادرة "الحزام والطريق" لمحاولة تخفيف من هذا الضعف المزدوج بشكل مباشر وغير مباشر، وقد تمثلت أكثر عناصره استراتيجية هي مشاريع الموانئ في "جوادر" و"كياوكبيو"، وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام الصيني بكل من مينائي "جوادر" و"كياوكبيو" يسبق مبادرة "الحزام والطريق"، وأن جهود الصين لمعالجة نقاط ضعفها في مجال الطاقة في المجال البحري قد بدأت في وقت مبكر من سنة 2004 تحت حكم الرئيس السابق "هو جينتاو"، وعلى إثر ذلك بدأ البنتاغون الأمريكي باستخدام عبارة "سلسلة من اللؤلؤ" لوصف الجهود الصينية لبناء علاقات استراتيجية على طول الممرات البحرية من الشرق الأوسط إلى بحر الصين الجنوبي، وحتى ذلك الحين كان تطوير الموانئ أحد مواضيع نهج الصين فبحلول منتصف العقد الثاني من القرن الواحد والواحد والعشرين، ركزت الصين جهودها على إنشاء أربعة مشاريع موانئ رئيسية، وإنشاء أو تعزيز المرافق في موانئ كل من "هامبانتوتا"، "جوادار"، "كياوكبيو"، و"شيتاغونغ" في بنغلاديش، ومن منظور أمن الطاقة، كان مينائي "جوادر" و"كياوكبيو" الأكثر أهمية بسبب الروابط بينهما الخاصة بمشاريع خطوط الأنابيب الكبيرة الحالية أو المقترحة لنقل الطاقة[34]، لذلك أولت الصين أهمية كبيرة لمبادرتها الاقتصادية "الحزام والطريق" وخاصة في شقها البحري "الحزام البحري" أو ما يسمى طريق الحرير البحري الخاص بهذه المنطقة، كمرتكز أولي لتأمين موانئ مجالها الحيوي.

4. السياسات الأمريكية لمحاصرة الصين في مجالها الحيوي وملامح التصعيد للسيطرة على بحر الصين الجنوبي:

كان لتزايد الدراسات حول التراجع الأمريكي في الميادين الاقتصادية وتنامي الاضطراب الاجتماعي في هذه الدولة الأثر في بدء التحسيس عن المكان الذي سيصبح مركز العلاقات الدولية خلال القرن الواحد والعشرين، وبدأت الدراسات الاستراتيجية تتحدث عن الحقبة الباسيفيكية التي انصب اهتمامها بها، وكيف أن العلاقات الدولية بدأت متوسطية في مرحلها الأولى ثم صارت أطلسية في المرحلة الثانية، وهي في طريقها إلى أن تكون باسيفيكية باتجاه شرق وجنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الباسيفيكي خلال القرن الواحد والعشرين[35].

تمثل منطقة شرق آسيا وجنوبها الشرقي منطقة مصالح حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالمدلول الأمريكي للمصالح الحيوية والذي يعني عدم سماح الولايات المتحدة الأمريكية بتعرض هذه المصالح لأي تهديد مباشر من جانب أي طرف دولي آخر، واستخدام كافة الوسائل لمنع حدوث مثل هذا التهديد، بما في ذلك إمكانية التدخل العسكري الأمريكي المباشر للقضاء على مصادر التهديد، وقد حرصت الاستراتيجية الأمريكية على تأكيد ضرورة منع أي تحالف في هذه المنطقة يكون موجها ضد الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها، وقد أدركت الصين ذلك وحرصت من خلال تحركاتها الدبلوماسية في نطاق القارة الآسياوية ككل مع التركيز على منطقة جنوب شرق آسيا، على التأكيد بأن إقامة علاقات تعاون مع أية دولة في المنطقة ليست ضد طرف آخر وليست على حساب مصالح طرف آخر، ومن ناحية أخرى ترى الولايات المتحدة الأمريكية بأن تحالفاتها مع الدول الآسياوية التقليدية التي نشأت حتى نهاية الحرب الباردة مازالت تعد عاملا حاسما في تحقيق التوازن الإقليمي في المنطقة ولردع الصين عن التحول إلى قوة مهيمنة، ففي ما يخص التحالفات العسكرية في

المنطقة فثمة موقف صيني معلن عناصره الأساسية هي: عدم قبول الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، والدعوة الصريحة إلى إلغاء كل التحالفات، والتأكيد على أن هذه التحالفات ضد السلام والأمن لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة[36].

إن المنظور الأمريكي لوضع الصين مفاده أن الصين ترى نفسها قائدا طبيعيا في آسيا (الدولة القائد)، وترى أن الوجود العسكري الأمريكي وشبكة التحالفات الأمريكية في المنطقة تحبط طموحاتها في هذا الشأن، وتمتلك بمساعدة روسية أسلحة حديثة تمكنها من السيادة العسكرية النسبية في بحر جنوب الصين ضد أية قوة أمريكية، وإذا نجحت الصين في تأكيد سيادتها على هذه المنطقة، فسوف تكون قادرة على التغلغل بعمق في جنوب شرق آسيا، وأن تؤثر على الأحداث هناك، فوجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية أن الصين حددت لنفسها في فترة ما بعد الحرب الباردة أهدافا تتعارض مباشرة مع المصالح الأمريكية، وأهم تلك الأهداف أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية كقوة متفوقة في آسيا، وتقليص النفوذ الأمريكي ومنعها واليابان من تشكيل جبهة لاحتواء الصين، وبسط نفوذها في بحار شرق وجنوب الصين حتى يتسنى لها السيطرة على الممرات البحرية الرئيسية في المنطقة، كما تهدف الصين إلى تحقيق نوع من الهيمنة، ويتمثل هدفها في ضمان عدم إقدام أية دولة في منطقتها – سواء أكانت اليابان التي تتمتع بحقوق التنقيب على النفط في بحر شرق الصين أو كانت تايلاند التي قررت السماح بزيارات قطع البحرية الأمريكية لموانئها – على اتخاذ أي خطوة دون وضع مصالح الصين الذاتية في الاعتبار، كما يتمثل العامل الثني الذي يدفع بالمخاوف الأمريكية تجاه الصين، احتمال هيمنة الصين على دول المنطقة بما تحمله الثقافة الصينية من طموحات قومية، وبما لديها من إمكانات بشرية واقتصادية هائلة وهو الوضع الذي يقوض ويضر بالمصالح الأمريكية[37].

وفي هذا الصدد كان قد وضع "صامويل هانتنغتون" تصورات للرد على التساؤل التالي: هل من الضروري للولايات المتحدة الأمريكية أن تذهب إلى الحرب لمنع الصين من التحول إلى القوة الإقليمية المهيمنة في محيطها الإقليمي؟ ويضيف بأن تنامي القوة الاقتصادية أو الحضارة الصينية (الصين وما جاورها) أمر واضح، إذ ارتفع نصيب هذه الحضارة في الناتج الاقتصادي العالمي الإجمالي من 3.3% سنة 1950 إلى 4.8% سنة 1970، وإلى 6.4% سنة 1980، ثم إلى 10% سنة 1992، ويمثل هذا الاتجاه من وجهة نظره بأنه من أكثر المسائل الأمنية أهمية خلال الفترة الأولى من القرن الواحد والعشرين، لذا على الولايات المتحدة الأمريكية أن توجه تحالفها مع اليابان بهذا الاتجاه وتطور علاقاتها العسكرية مع باقي الدول الآسيوية، وأن تدعم وجودها العسكري في المنطقة، وأن تعمل على التعايش مع هذه القوة الصاعدة، وفي كلا الخيارين أخطار جمة، لذلك اقترح "هانتنغتون" للخروج من هذا المأزق أن تعمد الولايات المتحدة الأمريكية إلى ترك اليابان تقوم بدور الثقل الإقليمي المعادل للصين وأن تساندها بشكل غير مباشر، إلا أن استراتيجيته هذه تحتاج إلى موافقة اليابان على أداء هذا الدور وهو أمر لا يرجحه[38].

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بجيوسياسية منطقة آسيا عموما والمحيط الهادي ومنطقة جنوب شرق آسيا تحديدا، قد جعلت الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" يعمد إلى إجراء تغيير على السياسة الخارجية الأمريكية حسب ما احتوته وثيقة الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة لسنة 2012 (SDR)، إذ أعلن على أنه "من الضروري إعادة التوزان تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادي"[39]، وذلك بعد أن أطلق خلال شهر نوفمبر 2010 خطابا أثناء زيارته لليابان، ثم لاحقا في الاجتماع غير الرسمي الثامن عشر لقادة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (آبيك)، حيث أكد على أنه: "في القرن الواحد والعشرين، سيكون أمن وازدهار الشعب

الأمريكي مرتبط بشكل لا ينفصم بأمن وازدهار آسيا، وعلى أمريكا أن تستعيد لواء القيادة من جديد في آسيا"، وفي شهر جوان 2020 تم إقرار استراتيجية "إعادة التوازن في آسيا والمحيط الهادئ"[40]، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا التوجه إلى خلق الشراكة عبر المحيط الهادي، وإلى ترسيخ مستدام من خلال إقامة نظام تحالف استراتيجي ومنطقة للتبادل الحر مع اليابان، كوريا الجنوبية، تايلاند، الفلبين، أستراليا، نيوزيلندا، ماليزيا، فيتنام وبروناي، اعتبارا من أن هذه الدول ستصبح من أكبر الأسواق الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين، إذا ما تم ربطها بأعضاء منظمة التبادل الحر الأمريكي الشمالي، المكسيك وكندا، حيث يهدف كل هذا الارتكاز الدبلوماسي والاقتصادي والاستراتيجي الأمريكي إلى الحد من القوة الصينية في مجالها الجيو – سياسي المباشر[41].

ولقد حرصت أيضا الولايات المتحدة الأمريكية على استغلال بعض البؤر محل النزاع بين الصين وجيرانها بهدف إحباط السعي الصيني لاكتساب دور إقليمي بارز، إذ برز ذلك بشكل واضح في استغلالها لقضية أرخبيل "سبراتلي" الغني بالنفط في بحر الصين الجنوبي والذي يقع على بعد 200 كم داخل المياه الإقليمية للفلبين، وتجدر الإشارة إلى أن هناك ست دول تتنازع على أرخبيل "سبراتلي" و"باراسيل" والممرات البحرية الاستراتيجية وهي كل من: الصين، فيتنام، تايوان، ماليزيا وبروناي، وبينما ترى الصين أن بحر الصين الجنوبي هو بحيرة صينية، مطالبة من الولايات المتحدة الأمريكية عدم التدخل في هذا النزاع، إلا أن هذه الأخيرة وحسب وثائق البنتاغون قد أكدت بأنها طرف في هذا النزاع، لأن لها مصالح استراتيجية في الحفاظ على أمن الممرات البحرية في المنطقة، إذ ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في عدم سيطرة الصين على الممرات البحرية في المنطقة الدولية في هذه المناطق بما يمثل تهديدا للحركة التجارية الأمريكية في آسيا[42].

ونظرا إلى أن الصين تمتلك ثاني أكبر ميزانية عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعلها محل انتقاد مستمر من قبل هذه الأخيرة، ورغم أن الصين تشدد على الطبيعة السلمية لجيشها الذي يعد الأكثر عددا في العالم بتعداد 2.5 مليون جندي، فإنه وضعت خطتين متوسطة المدى لتطوير قدراتها العسكري الجوية، البحرية والبرية، وزيادة قدراتها الخاصة بالمراقبة والرصد، ومضاعفة مدى الصواريخ المتطورة وأنظمة الأسلحة الحديثة، كما تسعى إلى تطوير صواريخها الباليستية العابرة للقارات، عبر إضافة تصميمات خاصة بها لغواصات وطائرات روسية الأصل لتتمكن من نشر غواصاتها من أي مكان في المحيط الهادئ، وهو ما تنتقده الولايات المتحدة الأمريكية وتعده تهديدا لحلفائها في جنوب شرق آسيا لا سيما اليابان وكوريا الجنوبية، فقد حذر وزير الدفاع الأمريكي السابق بالإنابة "باتريك شانهان" من حالة عدم الاستقرار في آسيا بسبب أنشطة الصين، متهمها بأنها تقوم بعسكرة الجزر الصغيرة في بحر الصين الجنوبي، وسيطرتها على نصف جزره ومياهه الإقليمية – ترجع أهمية بحر الصين كما سبقت الإشارة إليه إلى أنه يشكل ممرا لما قيمته 5 تريليون دولار من التجارة العالمية السنوية، كما أنه يحتوي على مخزون لا بأس به من الغاز والنفط – حيث أعلن وزير الدفاع الأمريكي "مارك إسبر Mark Esper" في 3 أوت 2019 أنه يؤيد نشر صواريخ متوسطة المدى، يتم إطلاقها في البر من آسيا في وقت قريب نسبيا، وأن بلاده تسعى إلى الإسراع في نشر صواريخ جديدة في آسيا لاحتواء توسع نفوذ الصين في المنطقة، وذلك بعدما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية رسميا الانسحاب من معاهدة القوى النووية المتوسطة المدى – قد وقعت بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في عام 1987 خلال فترة الحرب الباردة، حيث تحظر نشر الصواريخ التي تطلق من البر والتي يتراوح مداها ما بين 500 و5500 كم – وقد أرجعت الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب إلى عدم التزام روسيا بها، حيث

تسمح هذه الخطوة الأمريكية باستئناف تطوير قوتها الصاروخية البرية لتتفوق على نظيرتها الصينية التي تزداد تطورا، وأن تنشرها في جنوب شرق آسيا، وغداة ذلك لوحت الصين باتخاذ إجراءات مضادة، حال نشرت الولايات المتحدة الأمريكية صواريخ متوسطة المدى تنطلق من البر في آسيا[43]، وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت في شهر أفريل 2020 على أنها ستخفض قواتها العسكرية الموجودة في أوروبا وتعيد نشرها في أماكن أخرى في المحيطين الهندي والهادئ في ضوء الإجراءات التي تقوم بها الصين، باعتبارها تمثل تهديدات للهند، فيتنام، لماليزيا وأندونيسيا وتحد في بحر الصين الجنوبي، حيث أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن موقفها بأنه ليس لدى الصين أي أسس قانونية لفرض إرادتها من جانب واحد على المنطقة[44].

ولقد شهد جوان 2020 تحولا كبيرا في التطورات المتعلقة ببحر الصين الجنوبي، حيث أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب Donald Trump" عن سلسلة من التصريحات ترفض فيها صراحة مطالبات الصين البحرية في بحر الصين الجنوبي باعتبارها غير متوافقة مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، وهو ما فسره البعض من المحللين بأن هذا الموقف الأمريكي يعتبر أقل ارتباطا بدعم القانون الدولي وله علاقة أكبر بمحاولة الولايات المتحدة الأمريكية تصعيد التوترات مع الصين، ففي 13 جوان 2020 افتتح مساعد وزيرة الخارجية لمكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ، "ديفيد ستيلويل David Stillwell" المؤتمر السنوي العاشر لبحر الصين الجنوبي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، مبينا تضاعفا كبيرا في النهج الأمريكي في بحر الصين الجنوبي، إذ حدد حالات ورد فيها أن الصين قد حرمت جيرانها في جنوب شرق آسيا من الوصول إلى الموارد في المناطق الاقتصادية الخالصة التي تطالب بها دول جنوب شرق آسيا، وبعده بأسبوع تحدث

وزير الدفاع الأمريكي "مارك إسبر Mark Esper" إلى جمهور المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية محاضرا، حيث أكد من جديد عزم الولايات المتحدة الأمريكية على الاستمرار في إرسال الأصول البحرية إلى بحر الصين الجنوبي لمواجهة سلوك الصين بشكل حازم ومتزايد[45].

وفي ظل الظروف العالمية الراهنة فإن التركيز على الصراع يعتبر ليس فعالا في حماية المصالح القومية المتغيرة، بل أنها تصبح ضارة في بعض الأحيان، وفي هذا الإطار وجدت "فلسفة التناسق" وهي طرح قد قدمه الرئيس الصيني السابق "هيوجينتاو" في شهر أفريل 2005 في القمة الآسياوية الإفريقية؛ والذي تتبعه الصين في إطار هذه الفلسفة في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتادت الصين أن تتخذ موقفا قويا ضد التحالفات الأمريكية الثنائية في آسيا ومنطقة الباسيفيك، مكيفة موقفها في علاقاتها مع القوى الكبرى والقوى الإقليمية في مجالها الحيوي، على المشاركات القائمة على التعاون وخاصة مع الدول المجاورة لها – البيئة المحاذية التي تم ذكرها في المحور الأول – مقترحة سياسة: "السلام، التناسق والإثراء Pacification, Harmony and Enrichment" جاعلة من نظرتها تجاه الدول المجاورة على أنهم شركاء، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التحول في النهج والفلسفة قد روجت لكل من التنمية الداخلية، وبنت صورة الصين في الخارج، حيث يمكن اعتبار مفهوم "التناسق" بأنه قد ساهم في بلورة الدبلوماسية الصينية في السنوات الأخيرة والتي تدافع عن التناسق والتعاون[46].

وفيما يتعلق بخطوط التوجيه الاستراتيجي ضد السياسات الأمريكية لمحاصرة الصين في مجالها الحيوي، ومحاولات التصعيد في التوترات في هذا المجال للسيطرة على بحر الصين، فإنه يمكن القول بأن الصين تحاول "التحكم في النفس Self – restrait" بـــ "العمليات المتواضعة Modest Operations"، هذا المفهوم الذي شكل روح فكر

"دينج كسياو بينغ" والذي أدى دورا مهما في ضمان بيئة مواتية للإصلاح والتنمية، وتجدر الإشارة إلى أنه خلال العمليات الدبلوماسية في السنوات الماضية كان مبدأ "التحكم في النفس" هو الاستراتيجية، والعمليات المتواضعة هي التكتيك، والعمليات المتواضعة لا تعني المغامرة والسلوك الطائش الذي يتجاوز قدرات الذات أو التصرف كقائد أو حامل للراية، بل على العكس فإن "العمليات المتواضعة" تعني قدرة الفرد، والتصرف عند الضرورة، حيث انعكست هذه الدبلوماسية وهذا المفهوم على ممارسات وتطبيقات السياسة الخارجية الصينية، وبشكل خاص على تناولها للمشكلات والقضايا الإقليمية، وعلى علاقاتها مع المناطق الإقليمية ومع القوى الكبرى، وبشكل أصبحت المصالح القومية – وليست الإيديولوجية – هي الاعتبار الغالب في دبلوماسية الصين، وأن الخصائص التي تحكم أي موقف تعتبر هي الموجه الرئيسي لعلاقات الصين الخارجية[47].

وانطلاقا من ذلك فإن احتمالات الصراع العسكري الفعلي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها كمثل اليابان وبعض الدول الأخرى مع الصين، هي احتمالات بعيدة الوقوع ومن أسباب ذلك فهي: أولا، لأن عودة أعمال القرصنة البحرية وأعمال تهريب المخذرات والإرهاب في البحار، قد خلقت مشكلة معقدة لمختلف الدول المطلة على المحيط الهندي وكذلك للولايات المتحدة الأمريكية، فقيام هذه الدول بسلوكيات عدوانية ضد الصين وهي الدولة التي وضعت جهودها لصيانة الأمن البحري لأنه أمر يهمها بالأساس قبل أن يهم بقية الدول، سيكون خطوة غير حكيمة،، وثانيا وكما يقول "روبرت كابلان" بأن التجارة هي القوة القهارة الحقيقية في عالم البحار، فإن تختار الصراع يعني أنه سيكون عليك التخلي عن التجارة، والتخلي عن التجارة من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض معدلات التوظيف، ومعدلات نمو السوق وتقلص توريد السلع، مما يؤدي أيضا إلى الضغوط على الحكم المحلي، ومن ثم فإن الدخول في صراع مع

الصين هو أمر لا يمكن تصوره لأمثال الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وكلاهما لا يزال يعاني من تبعات الأزمة المالية العالمية التي حدثت سنة 2008 [48]، كما أن الأمر أصبح مختلف خاصة بعد حدوث أزمة أخرى عالمية لا تقل خطورتها عن هذه الأخيرة والمتمثلة في أزمة جائحة فيروس "كورونا كوفيد 19" وما خلفته وستخلفه من آثار كبيرة على الاقتصاد العالمي.

5.الخاتمة:

يخبرنا مثل صيني قديم أن "نمرين لا يمكنهما احتلال نفس الجبل"، وعليه تسعى الصين إلى توسيع نفوذها الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا وتوطينه، من خلال الانخراط في صنع القواعد الإقليمية وبناء المؤسسات ذات البعد الاقتصادي، لذلك تريد أن تكون هذه المنطقة هي منطقة نفوذ لقوة واحدة، موجودة في عمق المنطقة ألا وهي الصين لا غير، واعتبار منطقة جنوب شرق آسيا ذات أهمية جيوسياسية في المنظور الصيني، لذلك اعتمدت على مبادرتها الاقتصادية "الحزام والطريق" وبالأخص على "الحزام البحري" أو ما يسمى "طريق الحرير البحري" كمرتكز لتأمين موانئ ومجالها الحيوي في جنوب شرق آسيا، إذ تشير تلك المبادرة إلى تحول الصين نحو استراتيجية تنمية وسياسة خارجية أكثر استباقية باعتبارها امتدادا لتراكم القوة الاقتصادية المحلية، حيث تسعى بذلك إلى توسيع العلاقات الاقتصادية والعسكرية كآلية للبدء في إنهاء الهيمنة الأمريكية على دول المنطقة، والعمل على تآكل الهيمنة البحرية الأمريكية طويلة الأمد في المنطقة، وكذا القضاء على "معضلة ملقا" التي تهدد الصين على اعتبار أن هذه الأخيرة تفتقر إلى البديل عن اعتمادها على المضيق، فكانت مبادرة "الحزام والطريق" البديل للتخفيف من نقطة الضعف هذه عن طريق مشاريع الموانئ كمثل ميناء "كياوكبيو" الواقع في غرب ساحل ماينمار، وبذلك تكمن أهمية طريق الحرير البحري كمرتكز صيني لتأمين الموانئ وواردات الطاقة القادمة إلى أسواقها الداخلية، وبذلك تخلص هذا الدراسة إلى أن الصين وفي ظل تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الواحدة والعشرين خاصة في حربها التجارية منذ مجيء "دونالد ترامب"

ودخولها في حرب باردة معها، وفي ظل الأزمة التي أحدثتها وستحدثها جائحة فيروس "كورونا كوفيد 19" والتي أكدت التراجع الأمريكي على المستوى العالمي، سوف تكون القوة الأولى ذات المركزية في مجالها الحيوي الأول، منطقة جنوب شرق آسيا بنفوذ ذا توطين أكثر من أي وقت مضى.

6.المراجع

1 – باللغة العربية:

1 – النقر، علي سيد، السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009).

2 – جراد، عبد العزيز، الجيوسياسة: مفاهيم، معالم ورهانات، (الجزائر: منشورات دار الشهاب، السداسي الأول 2018).

3 – جينسين، ستيرلنج، "عودة مناطق النفوذ إلى استراتيجيات القوى العظمى"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019).

4 – حسين، خالد حسين، "تحول الصين إلى سياسات أكثر واقعية على الساحة الدولية"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019).

5 – زهيغيو، كونغ، إنشاء القوة البحرية الصينية: التحديات وإدارة الاستجابات، (ترجمة: حليم نصر)، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، جانفي 2017).

6 – سليمان، منى، "انعكاسات التنافس الأمريكي – الصيني على مستقبل الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019).

7 – شلبي، السيد أمين، رؤى عالمية، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2010).

8 – عبد الحي، وليد سليم، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 – 2010، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010).

9 – كمال، مصطفى، "جيوسياسية الطاقة .. النزاع الأمريكي– الصيني في بحر الصين الجنوبي"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019).

10 – منصور، شادي عبد الوهاب وصلاح، علي، تقرير المستقبل: كيف تتعامل الدول مع التهديدات المتصاعدة للأمن البحري، (حسام إبراهيم محررا)، ملحق يصدر

مع دورية اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019)، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

2 – باللغة الأجنبية:

11 – Calinoff, Jordan and Gordon, David, "Port Investments in the Belt and Road Initiative: Is Beijing Grabbing Strategic Assets?", Survival, Vol. 62, No. 4, (August – September 2020).

12 – Guha Sarkar, Mrittika, "Military Developments in The South China Sea Amidst COVID-19", East Asia Military Monitor, Vol. 3, No. 3, (MAY - JUNE 2020).

13 – Mott, Christopher, "Don't Fear China's Belt and Road Initiative", Survival, Vol. 62, No. 4, (August – September 2020).

14 – Passi, Ritika, "Unpacking Economic Motivations and Noneconomic Consequences of Connectivity Infrastructure Under OBOR", in: Mapping China's 'One Belt One Road'Initiative, (Edited by Li Xing), (Cham, Switzerland: published by the registered company Springer Nature, 2019).

15 – Yuan, Feng, "The One Belt One Road Initiative and China's Multilayered Multilateralism", in: Mapping China's 'One Belt One Road'Initiative, (Edited by Li Xing), (Cham, Switzerland: published by the registered company Springer Nature, 2019).

16 – "Vietnam's Response to the United States' Changing Approach to the South China Sea", August 3, 2020, Council on Foreign Relations, (04/08/2020), see the link: https://on.cfr.org/3hqt2Wf

---

1 – علي سيد النقر، السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009، ص ص. 81 – 82.

2 – وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 –2010، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010، ص ص. 145 – 146.

3 – وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص. 146.

4 – وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص ص. 145 – 147.

5 – مصطفى كمال، "جيوسياسية الطاقة.. النزاع الأمريكي– الصيني في بحر الصين الجنوبي"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص. 96.

6 – شادي عبد الوهاب منصور وعلي صلاح، تقرير المستقبل: كيف تتعامل الدول مع التهديدات المتصاعدة للأمن البحري، (حسام إبراهيم محررا)، ملحق يصدر مع دورية اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019)، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ص ص. 8 – 12.

7 - Feng Yuan, "The One Belt One Road Initiative and China's Multilayered Multilateralism", in: Mapping China's 'One Belt One Road'Initiative, (Edited by Li Xing), Cham, Switzerland: published by the registered company Springer Nature, 2019, p. 92.

8 - Ibid, p. 94.

9 – علي سيد النقر، مرجع سابق، ص. 82.

10 - Feng Yuan, Op. cit, p. 94.

11 - Ibid, p. 96.

12 - Ibid, p. 95.

13 – عبد العزيز جراد، الجيوسياسة: مفاهيم، معالم ورهانات، الجزائر: منشورات دار الشهاب، السداسي الأول 2018)، ص ص. 119 – 120.

14 – مصطفى كمال، مرجع سابق، ص. 99.

15 – مصطفى كمال، مرجع سابق، ص. 100.

* سبراتلي: أرخبيل غني بالبترول يقع في بحر الصين الجنوبي، حيث يقع على بعد 200 كم داخل المياه الإقليمية للفلبين، وتجدر الإشارة إلى أن هناك 6 دول تتنازع على أرخبيل سبراتلي وباراسيل والممرات المائية الاستراتيجية، وهي كل من: الصين، فيتنام، الفلبين، تايوان، ماليزيا وبروناي).

16 – مصطفى كمال، مرجع سابق، ص. 100.

17 – شادي عبد الوهاب منصور وعلي صلاح، مرجع سابق، ص. 8.

18 – ستيرلنج جينسين، "عودة مناطق النفوذ إلى استراتيجيات القوى العظمى"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019)، ص. 36.

19 – مصطفى كمال، مرجع سابق، ص. 100.

20 - Christopher Mott, "Don't Fear China's Belt and Road Initiative", Survival, Vol. 62, No. 4, (August – September 2020), p. 50.

21 - Jordan Calinoff and David Gordon, "Port Investments in the Belt and Road Initiative: Is Beijing Grabbing Strategic Assets?", Survival, Vol. 62, No. 4, (August – September 2020), p. 64.

22 - Christopher Mott, Op. cit, p. 50.

23 - Jordan Calinoff and David Gordon, Op.cit, p. 68.

24 – مصطفى كمال، مرجع سابق، ص. 101.

25 – خالد حسين، "تحول الصين إلى سياسات أكثر واقعية على الساحة الدولية"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019)، ص. 11.

26 – مصطفى كمال، مرجع سابق، ص. 101.

27 - Jordan Calinoff and David Gordon, Op.cit, p. 69.

28 – مصطفى كمال، مرجع سابق، ص. 101.

29 - Ritika Passi, "Unpacking Economic Motivations and Noneconomic Consequences of Connectivity Infrastructure Under OBOR", in: Mapping China's 'One Belt One Road'Initiative, (Edited by Li Xing), Cham, Switzerland: published by the registered company Springer Nature, 2019, p. 187.

30 - Jordan Calinoff and David Gordon, Op.cit, p. 60.

31 - Ibid, p. 70.

32 – كونغ زهيغيو، إنشاء القوة البحرية الصينية: التحديات وإدارة الإستجابات، (ترجمة: حليم نصر)، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، جانفي 2017)، ص. 52.

33 – مصطفى كمال، مرجع سابق، ص ص. 98 – 99.

34 – Jordan Calinoff and David Gordon, Op.cit, p.71.

35 – وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص. 7.

36 – علي سيد النقر، مرجع سابق، ص ص. 130 – 131.

37 – علي سيد النقر، مرجع سابق، ص ص. 131 – 132.

38 – وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص ص. 196 – 197.

39 – عبد العزيز جراد، مرجع سابق، ص ص. 164 – 165.

40 – كونغ زهيغيو، مرجع سابق، ص. 87.

41 – عبد العزيز جراد، مرجع سابق، ص ص. 164 – 165.

42 – علي سيد النقر، مرجع سابق، ص ص. 133 – 134.

43 – منى سليمان، "انعكاسات التنافس الأمريكي – الصيني على مستقبل الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص. 111.

44 - Mrittika Guha Sarkar, "Military Developments in The South China Sea Amidst COVID-19", East Asia Military Monitor, Vol. 3, No. 3, (MAY - JUNE 2020), p. 8.

45 - "Vietnam's Response to the United States' Changing Approach to the South China Sea", August 3, 2020, Council on Foreign Relations, (04/08/2020), see the link: https://on.cfr.org/3hqt2Wf

46 – السيد أمين شلبي، رؤى عالمية، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2010، ص ص. 163 – 164.

47 – السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص ص. 164 – 165.

48 – كونغ زهيغيو، مرجع سابق، ص. 282.